جامعة القاهرة
كلية الحقوق

دور القضاء الجزائري في المنازعة الإدارية
دراسة مقارنة

رسالة
للحصول على درجة الدكتوراه في القانون

تحت إشراف
الأستاذة الدكتورة سعاد الشرقاوي

مقدمة من
حسن السيد بسيوني
رئيس محكمة

لجنة الحكم :

١ ـ الأستاذة الدكتورة/سعاد الشرقاوي ـ المشرفة على الرسالة رئيسا
٢ ـ الأستاذ الدكتور/محمد حسنين عبد العال عضوا
٣ ـ الأستاذ الدكتور/عبد المنعم محفوظ عضوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٣﴾
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٤﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٥﴾
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٦﴾

« صدق الله العظيم »

□ □ □

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾

« سورة النمل الآية ١٩ »

الإهداء ..

* الى روح والدى ... وفاء لذكراهما
خافضا لهما جناح الذل من الرحمة

* الى مصرنا الحبيبـــة ...

* الى روح اكثر من مليون ونصف مليون شهيد جزائرى سقطوا فى ساحة الشرف ، من اجل الحق .

* الى اساتذتى الاجلاء ... ينابيع العلم والمعرفة .

* الى كل من عاوننى باخلاص فى جميع مراحل هذا البحث كى يرى النور وما اكثرهم .

اهدى هذا العمل المتواضـع ، ذاكرا قول العماد الاصفهـانى فى مقدمة معجم الأدباء .

« انى رايت انه لا يكتب انســان كتابا فى يومه ، الا قال فى غـده : لو غير هذا لكان احسن ولو زيد لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان افضل ، ولو ترك هذا لكان اجمل ، وهذا من اعظم العبر ، وهو دليل على اسـتيلاء النقص على جملة البشر » .

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

تمهيد

لم يتم خضوع الادارة ـ بما لها من سلطات وامتيازات القانون العام ـ للقاضى سواء العادى أو الادارى طفرة واحدة ، وانما تم ذلك ببطىء وتدرج شديدين . فقد ظهرت فى انجلترا ـ فى خلال القرن السادس عشر ـ محاولات عدة لاخضاع تصرفات الادارة لقاضى القانون العام ، بالرغم من وجود مبدأ عدم مسئولية التاج ، وما كان يترتب عليه من عدم مسئولية تابعيه . وقد ادت هذه المحاولات لادخال العديد من التعديلات على هذا المبدأ . ونجم عن هذا ـ كما سنرى ـ التخفيف تدريجيا من حدته ، من جانب القاضى العادى ، الذى لم يلبث ان تخلى عما حققه من انتصار فى مواجهة الادارة لمصلحة المحاكم الادارية المستحدثة . وقد سارت الولايات المتحدة الأمريكية على نهج النظام الانجليزى ، وذلك حتى اعلان الاستقلال والجمهورية ، ثم بدأت تتخلى عن مبدأ عدم مسئولية التاج . وبدأ يزدهر القضاء الادارى بها تدريجيا .

وتختلف درجة خضوع الادارة للقضاء فى النظام الأنجلوسكسونى عنه فى النظم القضائية لدول أوربا ، وعلى راسها النظام القضائى الفرنسى ، حيث تتمتع الادارة بسلطات وامتيازات واسعة ، فلا يمكن للقاضى أن يوجه اليها أمرا للقيام بعمل ، أو الامتناع عن عمل ، أو الحلول محلها ، أو فرض تهديدات لحملها على القيام بعمل . وقد اقتضى الأمر ، ازاء هذه السلطات الواسعة والمتزايدة ، أن يقرر المشرع فى هذه النظم ضرورة اخضاع أعمال الادارة لرقابة القضاء ، واسناد هذه المهمة لقاضى متخصص .

وتحاول الادارة التخلص دائما من تلك الرقابة اما بادعاء عدم مسئوليتها عن اعمالها واعمال ممثليها ، وان كانت قد بدأت تتخلى عن ذلك الادعاء ، واما بتحصين بعض أعمالها ضد رقابة القضاء ، كما هو الشأن بالنسبة لطائفة الأعمال التى يطلق عليها « أعمال السيادة » ، أو الأعمال التى تقوم بها بناء على سلطتها التقديرية .

وقد استطاع القاضى الادارى ـ بحكمته وفطنته ـ اخضاع هذه الأعمال لرقابته ، وذلك بأن يقرر تعويضا عما تحدثه للغير من أضرار دون أن يتدخل ـ كى لا يثير سخط الادارة ـ لمراقبة مشروعيتها لالغائها .

فهرست

الموضـــــوع	رقم الصفحة
تمهيـــد وتقسيم	٧
الباب التمهيدى	١١
موقف النظم القضائية المقارنة من المنازعة الادارية	
الفصل الأول : النظام القضائى الانجلو سكسونى	١٤
المبحث الأول : موقف النظام القضائى الانجليزى من المنازعـــة الادارية	١٥
أولا ــ الأسس التى يقوم عليها النظام القضائى الانجليزى	١٥
ثانيا ــ دور القاضى الانجليزى فى الرقابة على عمل الادارة	١٧
اجراءات الرقابة القضائية على أعمـــال الادارة الانجليزية	١٩
١ ــ الأمر بالمباشرة والتصرف	٢٠
٢ ــ الأمر بالمنع او الحظر	٢٠
٣ ــ الأمر بالفحص والتحقيق	٢١
ثالثا ــ التطور الذى لحق النظام الانجليزى	٢٢
المبحث الثانى : موقف النظام القضائى الامريكى من المنازعة الادارية	٢٧
أولا ــ اسس النظام الأمريكى	٢٨
ثانيا ــ دور القضاء الأمريكى فى المنازعة الادارية	٣٠
ثالثا ــ تطور النظام القضائى فى الولايات المتحدة	٣٤
الفصل الثانى : النظم القضائية التى تعترف بالمنازعة الادارية	٣٨
المبحث الأول : النظم القضائية التى تخصص للمنازعة الادارية	
قضاء يستقل بمهمة الفصل فيها	٣٩
المطلب الأول : النظام القضائى الفرنسى	٤٠
ــ اسس النظام القضـــائى الفرنسى	٤٠
ــ تنظيم القضـــاء الادارى الفرنسى	٤٥
ــ دور القاضى الادارى الفرنسى	٤٦

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المطلب الثانى : النظام القضائى الايطالى والنظام القضـــائى	
البلجيكى	٤٨
الفرع الأول : النظام القضائى الايطالى	٤٨
ـ دراسة تاريخية للنظام	٤٨
ـ المرحـــلة الأولى	٤٩
المرحـلة الثانية	٤٩
المرحـلة الثالثة	٤٩
ـ تنظيم القضاء الادارى فى ايطاليا	٥٠
ـ دور القاضى الايطالى فى المنازعة الادارية ...	٥١
الفرع الثانى : النظام القضائى البلجيكى	٥٣
ـ المراحل التاريخيـــة التى مر بها النظام القضائى البلجيكى	٥٤
المرحـلة الأولى	٥٤
المرحـلة الثانية	٥٤
المرحـلة الثالثة	٥٥
ـ تنظيم القضـــاء الادارى البلجيكى	٥٦
ـ دور القاضى الادارى البلجيكى	٥٦
المطلب الثالث : النظام القضائى اليونانى والنظام القضائى المصـرى	٥٨
الفرع الأول : النظام القضائى اليونانى	٥٨
ـ تاريخ نشأة القضاء الادارى باليـونان ...	٥٨
المرحـلة الأولى	٥٨
المرحـلة الثانية	٥٨
ـ تنظيم القضـــاء الادارى باليونان	٥٩
ـ دور القاضى فى المنازعة الادارية باليونان ...	٦١
الفرع الثانى : النظام القضائى المصرى	٦٣
ـ نشأة القضاء الادارى فى مصر	٦٣
المرحـلة الأولى	٦٣
المرحـلة الثانية	٦٥
المرحـلة الثالثة	٦٦

الموضـــــوع	رقم الصفحة
ـ تنظيم القضـــاء الادارى فى مصر	٦٨
ـ دور القاضى الادارى المصرى	٦٩
المبحث الثانى : النظم القضائية التى توزع مهمـــة الفصل فى المنازعات الادارية بين القاضى الادارى وجهات أخـــرى قضـــائية أو ادارية	٧٠
المطلب الأول : النظام القضائى الالمانى	٧١
ـ تطور نشأة النظام القضائى الألمانى	٧١
المرحـــلة الأولى	٧١
المرحـــلة الثانية	٧٢
المرحـــلة الثالثة	٧٣
ـ اختصاص القاضى الادارى الالمانى	٧٥
المطلب الثانى : النظام القضائى البرتغالى والســـويدى ...	٧٦
أولا ـ النظام القضـــائى البرتغالى	٧٦
ثانيا ـ النظام القضـــائى السويدى	٧٧
الفصل الثالث : النظم القضائية التى تعهد بالمنازعة الادارية للقاضى العـــادى	٧٨
المبحث الأول : النظم القضائية التى تعتنق مبدأ الفصـــل بين السلطات	٧٩
المطلب الأول : النظام القضائى الاسبانى	٧٩
ـ تطور النظام القضائى الاســـبانى	٧٩
المرحـــلة الأولى	٧٩
المرحـــلة الثانية	٧٩
المرحـــلة الثالثة	٨٠
ـ اختصاص القاضى الادارى الاسبانى	٨٠
المطلب الثانى : النظام القضائى السويسرى	٨٢
ـ تطور النظام القضائى السويسرى	٨٢
المرحـــلة الأولى	٨٢
المرحـــلة الثانية	٨٢
المرحـــلة الثالثة	٨٣
المبحث الثانى : النظم القضائية التى تأخذ بمبدأ وحدة السلطة ...	٨٤

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المطلب الأول : النظام القضائى الســوفيتى	٨٥
المطلب الثانى : النظام القضائى اليوغوسلافى	٨٩
الفصل الرابع : موقف النظام القضائى الجزائرى بين تلك النظم	٩٢
المبحث الأول : نشأة وتطور القضاء الادارى بالجزائر	٩٢
المرحــلة الأولى : النظام القضائى قبل الاستقلال	٩٢
المرحــلة الثانية : مرحلة ما بعد الاستقلال	٩٦
المرحلة الثالثة : الاصلاح القضــائى	٩٨
المبحث الثاني : الى أى من النظم القضائية ينتمى النظام محــل الدراسة ؟	١٠٠

القسم الأول

الجانب الاجرائى لدور القضاء فى المنازعة الادارية

(محاولة للبحث عن عناصر المنازعة الادارية واجراءاتها ومراحلها المختلفة) ١٠٩

تمهيـــد	١١١
الباب الأول : تعريف المنازعة الادارية وتقسيماتها المختلفة	١١٣
الفصل الأول : تعريف المنازعة الادارية	١١٤
الفصل الثانى : تقسيم المنازعات الادارية	١٢٠
أولا ــ معيار سلطة القاضى فى تقسيم المنازعات	١٢٢
ثانيا ــ معيار المركز القانونى الذى تثيره المنازعة	١٢٢
ثالثا ــ معيار موضوع المنازعة أو المطلوب فيها	١٢٤
الفصل الثالث : موقف النظام القضائى الجزائرى من تعريف المنازعة الادارية وتقسيماتها المختلفة	١٢٨
المبحث الأول : تعريف المنازعة الادارية بالجزائر	١٢٨
المبحث الثانى : تقسيم المنازعات الادارية بالجــزائر	١٣٨
خلاصة الباب الأول :	١٤٧
الباب الثانى : هل يوجد قانون لاجراءات المنازعة الادارية ؟	١٥٢
ــ ماهية الاجراء القضائى الادارى	١٥٢

الموضـــــوع	رقم الصفحة
ـ ما هي المبادىء العامة لاجراءات الخصومة القضائية	١٥٧
الفصل الأول : هل يوجد قانون للاجراءات القضائية الادارية ؟ وما هي مصادره وما مدى استقلاله ؟	١٦٢
الفصل الثاني : ما هي خصائص الاجراءات القضائية الادارية ؟	١٧٨
الفصل الثالث : هل يوجد قانون للاجراءات الادارية في النظام القضائي الجزائري ؟	١٩٧
خلاصة الباب الثاني :	٢١٥
الباب الثالث : المراحل التي تمر بها المنازعة الادارية في النظام القضـــائي الجزائري وطرق الطعن في أحكامها	٢١٧
الفصل الأول : المراحل التي تمر بها المنازعة الادارية	٢١٨
المبحث الأول : تقديم واعلان صحيفة الدعوى	٢١٩
المبحث الثاني : تحقيق المنازعة الادارية	٢٣٢
المبحث الثالث : عوارض الخصومة	٢٤٥
الفصل الثاني : الاحكام الادارية	٢٦٠
ـ قفل باب المرافعة	٢٦١
ـ المداولة	٢٦٢
ـ النطق بالحكم	٢٦٣
ـ مشتملات الحكم	٢٦٥
ـ ايداع اصل الحكم وتسليم الصورة التنفيذية	٢٦٨
الفصل الثالث : طرق الطعن في الاحكام الادارية	٢٧٠
المبحث الاول : طرق الطعن العادية	٢٧١
المطلب الاول : المعارضـــة	٢٧٢
المطلب الثاني : الاستئناف	٢٧٧
المبحث الثاني : طرق الطعن غير العادية	٢٨٦
المطلب الاول : معارضة الخصم الثالث	٢٨٩
المطلب الثاني : التماس اعادة النظـــر	٢٩٣
المطلب الثالث : الطعن لصالح القـانون	٣٠٠

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المطلب الرابع : الطعن لتصحيح الاخطاء المادية	٣٠٣
خلاصة الباب الثالث	٣٠٧
خلاصة القسم الأول	٣٠٧

القسم الثانى

الجانب الموضوعى لدور القضاء فى المنازعة الادارية

(حدود سلطات القاضى والمنهجية التى يتبعها للفصل فى المنازعة الادارية)

(وتنفيذ أحكامه)

تمهيـــــد	٣١٣
الباب الأول : ما هى حدود سلطة القاضى الادارى ؟	٣١٨
الفصل الاول : هل يملك القاضى الادارى سلطة التقرير	٣٢٢
المبحث الاول : مضمون التقرير وصوره	٣٢٣
ـ التقرير البسيط	٣٢٤
ـ الاكراه والتهـديد	٣٢٥
المبحث الثانى : اساس مبدأ المنع من التقرير	٣٢٧
المبحث الثالث : التخفيف من مبدأ المنع من التقرير	٣٣٢
الفصل الثانى : هل يملك القاضى الادارة سلطة الحلول ؟	٣٣٨
المبحث الاول : مضمون الحـلول	٣٣٩
المبحث الثانى : اساس حظر الحلول	٣٤٢
المبحث الثالث : التخفيف من حظر الحلول	٣٤٥
الفصل الثالث : تجاوز القاضى لنطاق الخصومة	٣٥١
خلاصة الباب الأول	٣٥٧
الباب الثانى : المنهجية التى يتبعها القـاضى لحل القضية وتأسيس حكمه ...	٣٥٩
الفصل الاول : الاسس التى يتبعها القاضى للبحث عن حل للمنازعة ...	٣٦٢
ـ المبادىء	٣٦٥
ـ النظـــريات	٣٦٧
ـ الفكرة	٣٦٧
ـ المجموعات	٣٦٩

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفصل الثانى : الوسائل القـــانونية والاستدلالية	٣٧٠
المبحث الأول : الوسائل الفنية القانونية	٣٧٠
ـ الشـــكلية	٣٧١
ـ الحيلة	٣٧١
ـ القـــرائن	٣٧٢
ـ المعايير القضائية	٣٧٤
المبحث الثانى : الوسائل المنطقية (الاستدلالية)	٣٧٥
ـ الاستدلالات المركبـــة	٣٧٥
ـ الاستدلال بالتمثيل (المشابهـــة)	٣٨٠
ـ الاستدلال بالمخالفة	٣٨١
ـ التحليـــل	٣٨٣
ـ البرهنة الغائية	٣٨٥
الفصل الثالث : وسائل بناء الحكم	٣٨٦
المبحث الأول : كيفية بناء الحكم	٣٨٩
المطلب الأول : البناء اللغوى للحكم	٣٨٩
المطلب الثانى : البناء المنطقى للحـــكم	٣٩١
المبحث الثانى : محتوى الحـــكم	٣٩٤
المطلب الأول : كيفية تسبيب الحكم	٣٩٦
المطلب الثانى : استخدام العبارات الشائعة الاستعمال ...	٣٩٨
خلاصة الباب الثانى	٤٠١
الباب الثالث : الآثار القانونية للحكم الادارى وسلطة القـاضى فى تنفيذه ...	٤٠٢
الفصل الأول : الآثار القانونية المترتبة على الحكم الادارى	٤٠٦
المبحث الأول : ضرورة التفرقة بين حجية الشىء المقضى وقـوة الشىء المقضى	٤٠٨
المبحث الثانى : أثر الحكم على الحق موضوع المنازعة	٤١٣
المبحث الثالث : اثر الحكم على اطراف الخصومة والغير والقضاء	٤١٩
ـ اثر الحكم على اطراف الخصومة	٤١٩

الموضـــــوع	رقم الصفحة
أولا ـ طبيعة الحكم الصادر برفض دعوى الالغاء	٤١٩
ثانيا ـ طبيعة الحكم الصادر بالالغاء	٤٢٠
×× الحجية المطلقة	٤٢١
×× الأثر الرجعى	٤٢٥
ثالثا ـ طبيعة الحكم الصادر فى غير دعاوى الالغاء	٤٢٥
ـ أثر الحكم الادارى فى مواجهة الغير	٤٢٨
ـ أثر الحكم الادارى على القضاء	٤٣٠
الفصل الثانى : سلطة القاضى فى تنفيذ أحكامه الادارية	٤٣٦
المبحث الأول : سلطة القاضى فى تنفيذ احكامه فى كل من النظامين ـ الفرنسى والمصرى ومدى فعاليته فى كل منهما	٤٣٨
المطلب الأول : اللجان القضائية الخاصة بتنفيذ الاحكام فى النظام الفرنسى	٤٤٠
المطلب الثانى : تجريم المشرع المصرى لفعل الامتناع عن التنفيذ	٤٤٤
المطلب الثالث : العلاج المقترح للمشكلة	٤٤٩
المبحث الثانى : سلطة القاضى الجزائرى فى تنفيذ أحكامه ومدى فعاليتهـــا	٤٥٠
خلاصة الباب الثالث	٤٥٦
خلاصة القسم الثانى	٤٥٧
خاتمـــة الرسـالة	٤٥٩
المراجـــع	٤٦٩
الفهرست	٤٨١

١٩٨١/١٠٣٢/١٠٠٠

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨١/٣٩٩٥

الترقيم الدولى : ISBN ٩٧٧ـ٧٣٢٥ـ٣١ـ٢

مطابع دار الشعب بالقاهرة